الفصل الخامس

الحرب على العراق من أجل الهيمنة على منابع النفط

١- العراق من الحليف إلى العدو.

- صدام حسين حليف الإمبريالية.
- بداية العلاقات.
- مذكرة ريغن.
- مذكرة بوش.
- أنابيب النفط.
- القنابل العنقودية.
- الحلقة الإيطالية.
- صفقات القمح.
- تجار النفط.

٢- احتلال العراق للكويت؛ الخطأ القاتل.

- عاصفة الصحراء: حرب تدمير العراق.
- حقائق وأرقام.
- استخدام اليورانيوم المنضب.
- الأخطار الصحية المحتملة بسبب التعرض لليورانيوم المنضب.
- الدراسات والأبحاث البيئية.
- دراسات وأبحاث طبية.

٣- بعد العاصفة.

- قصف لا ينتهي.
- حماية الأكراد والشيعة.
- الحصار: إبادة الشعب العراقي.
- آثار الحصار على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- آثار الحصار على الحياة العامة.
- آثار الحصار على شبكات المياه والصرف الصحي والطاقة.

obeikandl.com

obeikandl.com

الحرب على العراق
من أجل الهيمنة على منابع النفط

١- العراق من الحليف إلى العدو:

لعقود عملت الولايات المتّحدة على دعم بعض الأنظمة الإقليمية كطريق لتعزيز مصالحها في منطقة الخليج منبع ثُلثي نفط العالم. واعتمدت في هذا على إسرائيل بشكل رئيس، بالإضافة إلى اعتمادها على تشكيل التحالفات بين تركيا والمملكة العربية السعودية وإيران (الشاه). ولكن إسقاط الشاه في ١٩٧٩م أدخل السياسة الأمريكية في أزمة، وقد عالجت الولايات المتّحدة هذه الأزمة بالبحث عن النظام إقليمي آخر لتدعمه، وتثني عليه، وتزيد من قدرته العسكرية على التدخل فوجدت أن نظام صدام حسين هو النموذج الذي تبحث عنه.

صدام حليف الإمبريالية:

بعد ثورة ١٩٧٩م الإيرانية، شنّ العراق حرباً ضدّ إيران في ١٩٨٠م. الولايات المتّحدة وحلفاؤها والاتحاد السوفياتي، باعوا الأسلحة لكلا الجانبين في هذه الحرب التي استمرت ثماني سنوات والتي قدرت خسائرها في الأرواح بنحو مليون قتيل. وعندما بدأت الكفة تميل لصالح إيران بعد سيطرتها على شبه جزيرة الفاو الإستراتيجية بداية عام ١٩٨٧م انتقلت الولايات المتّحدة بشكل حاسم نحو دعم العراق.

فقد اهتزت الولايات المتحدة الأمريكية من إمكانية السيطرة الإيرانية عسكرياً في المنطقة، مهددة بذلك مصالحها في المنطقة ككل.

ورحبت الدول العربية بتصدي «صدام حسين» لمواجهتها بمساعدة الولايات المتحدة والحلفاء الأوروبيين.

obeikandl.com

في ذلك الوقت قال مساعد وزير الدفاع الأمريكي «ريتشارد آرميتاج» في الكونغرس: «بينما نحن لا نريد أي منتصر في هذه الحرب، نحن لا نستطيع رؤية العراق يُهزم؛ لأن هذا سيؤدّي إلى عدم الاستقرار من المغرب إلى بنغلاديش»[1].

قبل عشرين سنة تقريباً كانت العلاقات الدبلوماسية بين العراق وأمريكا لا تزال مقطوعة (قطعت منذ حرب سنة ١٩٦٧م بين العرب وإسرائيل)، وكان الرئيس العراقي صدام حسين قد سيطر على العراق بعد عزل الرئيس أحمد حسن البكر.

ورغم العلاقات القوية بين صدام وروسيا، وبين حزب البعث العراقي والحزب الشيوعي الروسي، وبين شركة بترول العراق المؤممة (التي كانت تملكها بريطانيا) وبين مؤسسات البترول الروسية، بدأ صدام حسين في تحسين العلاقات مع أمريكا.

وفي الجانب الآخر كانت أمريكا متحمسة لتأسيس علاقات قوية مع صدام حسين، رغم حكم حزب البعث، ورغم التحالف مع الروس، ورغم سجل صدام حسين.

وهكذا بدأت خمسة عشر سنة من صفقات شراء القمح الأمريكي والطائرات الأمريكية وإرسال الطلاب العراقيين في بعثات دراسية إلى الجامعات الأمريكية.

لكن هذه الصداقة الجديدة والغريبة شملت شيئاً آخر وهو شراء معدات ومواد عسكرية أمريكية ساعدت العراق على تطوير أسلحة نووية وجرثومية وكيماوية، وهذه الأسلحة نفسها التي دمرتها القوات الأمريكية خلال حرب الخليج، ثم التي دمرها مفتشو الأمم المتحدة بعد حرب الخليج، ثم أصبحت في الوقت الحاضر عذر أمريكا لغزو العراق.

---

(١) العراق: حرب من أجل الهيمنة والنفط، بحث منشور على الإنترنيت، دون اسم الباحث.

بداية العلاقات:

في بداية ١٩٨١م وصل إلى نيويورك «أبو علي» الضابط الصغير في الجيش العراقي، لزيارة رئاسة شركة «أمريكان ستيل» المتخصصة في تجارة الكيماويات والإلكترونيات والزيوت والسيارات. وطلب «أبو علي» شراء معدات أمنية بأكثر من عشرة ملايين دولار. رحب المسؤولون في الشركة بتنفيذ الطلب، وتحمسوا له كثيراً، لأنه سيزيد تعاونهم مع العراقيين وسيزيد أرباحهم. لكن المسؤولون استغربوا السرية التي كانت تحيط بالضابط «أبو علي» والحرس الخاص الذي كان يرافقه، والمترجم الذي كان قلقاً وخائفاً من «أبو علي».

لم يعرف المسؤولون في الشركة أن «أبو علي» هو في الحقيقة حسين كامل، وزير التصنيع الحربي وقائد الحرس الجمهوري، وصهر الرئيس العراقي صدام حسين، وثاني أقوى رجل في العراق. ولم يعرفوا أنه وصل إلى نيويورك في طائرة «جامبو» عراقية، وأنه جاء مع والدة زوجته، وسيدة العراق الأولى، ساجدة خير الله.

وقبل وصولهما طلب صالح عمر العلي سفير العراق في الأمم المتحدة من شرطة مدينة نيويورك، عن طريق وزارة الخارجية الأمريكية، زيادة الحراسة على منزله؛ لأن سيدة العراق الأولى وصهر الرئيس العراقي سينزلان معه.

جاء معهما من العراق عشرون من الحرس العراقي. والخارجية الأمريكية أرسلت عشرة من الشرطة السرية (التي تحمي الدبلوماسيين) وزوجة صدام حسين أحضرت معها من القريبات والصديقات والحشم والخدم. وامتلأ بيت السفير، وشلت الحراسة والسيارات الحركة أمام منزل السفير، وفي شوارع نيويورك عندما تتنقل زوجة صدام من مكان إلى آخر، خاصة عندما تذهب إلى متجرها المفضل «بلو منجديل»، مرات كثيرة خلال الزيارة.

وعندما كانت تذهب كان «أبو علي» يذهب إلى شركة «أمريكان ستيل» ليشتري الآتي: ست سيارات مرسيدس مسلحة مقاومة للرصاص، ستين سترة واقية من الرصاص، أجهزة تجسس ومراقبة.

لكن أكثر ما أثار الانتباه أنه يريد معدات تكنولوجية عسكرية حساسة، ولم يوضح سبب شرائها. وفي الجانب الآخر، لاري هيكي، مدير الشركة، لم يسأل كثيراً. ويبدو أن المدير و«أبو علي» اتفقا على شيء ما؛ لأن المدير سافر إلى العراق بعد شهر من زيارة «أبو علي».

ولم يكن السفر عادياً؛ لأن المدير قال للمسؤولين في الشركة: إنه ذاهب إلى دولة أخرى غير العراق. وقال لزوجته: إنه ذاهب إلى العراق، لكنه أخفى عنها السبب الحقيقي. وطلب من العراقيين عدم وضع ختم السلطات العراقية على جواز سفره عندما وصل إلى مطار بغداد، وعندما عاد إلى أمريكا منه. وربما لم يكن يحتاج ليطلب لأن العراقيين عاملوه كأنه رئيس دولة: عندما غادرت الطائرة عمان إلى بغداد، كانت تحرسها طائرات عسكرية عراقية. وعندما هبطت في بغداد كان في استقبالها ممثلون عن القوات المسلحة والأمن الداخلي والحرس الجمهوري.

ونقل «الضيف الأمريكي المهم» إلى فندق الرشيد، حيث حُجز له جناح ملكي، وطلب منه ألا يدفع أي شيء؛ لأنه «ضيف القصر» وأشرف على حراسته خمسة من رجال الأمن العراقي.

في اليوم التالي أخذاه رجال الأمن إلى القصر الجمهوري لاستقبال «أبو علي». في ذلك الوقت عرف أن «أبو علي» هو في الحقيقة حسين كامل، وزير التصنيع الحربي وقائد الحرس الجمهوري، وصهر الرئيس صدام حسين.

وقدم حسين كامل قائمة طلبات تزيد قيمتها على بليون دولار: طائرات هليكوبتر، دبابات، مصفحات، رادارات وإلكترونات. وكان كل شيء مفصلاً ومحدداً بالأرقام، حتى خمسة ملايين دولار عمولة هنا، وخمسة ملايين دولار عمولة هناك، وهكذا.

ولكن كانت هناك مشكلة واحدة رئيسة وهي أن القانون الأمريكي يمنع بيع هذه الأسلحة إلى العراق. في الحقيقة كان هناك قانونان: الأول: قانون منع بيع الأسلحة

إلى دول على قائمة الإرهاب الذي صدر سنة ١٩٧٦م، وقانون منع بيع الأسلحة لوقف الحرب بين العراق وإيران الذي صدر سنة ١٩٨٠م.

لكن خلال زيارة مدير شركة «أمريكان ستيل» للعراق نفسها، زار العراق أيضاً موريس درايبر، مسؤول الشرق الأدنى في وزارة الخارجية، والذي أرسل كجزء من مبادرة من الرئيس رونالد ريغان لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

ريغان كان أصبح رئيساً قبل ذلك بثلاثة شهور، وكان متحمساً جداً للانفتاح على العراق، أولاً: لزيادة فرص التجارة بين البلدين.

ثانياً: لمساعدة العراق في الحرب ضد إيران.

ثالثاً: لأن دول الخليج طلبت منه ذلك، لأنها خائفة من إيران.

وهكذا وفي بغداد وفي الوقت نفسه الذي كان فيه المسؤول الأمريكي يقابل سعدون حمادي وزير خارجية العراق لإقناعه بإعادة العلاقات، كان مدير الشركة الأمريكية يقابل صهر صدام حسين لشراء أسلحة أمريكية «ممنوعة».

وكانت هناك مشكلة أخرى وهي أن الشركة الأمريكية لا تبيع كل الأسلحة التي طلبها حسين كامل، لكن لا بأس، بعد زيارة بغداد بخمسة شهور، سافر المدير الأمريكي إلى البرازيل، واشترى بعض الأسلحة، وأرسلها إلى العراق، دون أن يخرق القانون الأمريكي، وسافر أيضاً إلى واشنطن لمقابلة زملاء عسكريين واستخباراتيين قدامى، مثل: رتشارد سميث، وروبرت جونسون. الاثنان تقاعدا من العمل في وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، ثم أسسا «مكتب الاستشارات العسكرية الدولية» بالقرب من وزارة الدفاع، وأصبحا حلقة وصل بين الدول الأجنبية والزملاء القدامى.

مدير شركة «أمريكان ستيل» قدم قائمة صهر صدام حسين (قائمة البليون دولار) إلى صديقيه سميث وجونسون. وكانت أول نصيحة قدماها له هي أن القانون الأمريكي يمنع بيع هذه الأسلحة إلى العراق؛ لهذا عليه أن يستبدل كلمة «العراق» بكلمة «الأردن» في كل الطلبات والبيانات الحكومية. دون أن يخرقوا القانون الأمريكي، وإن كانوا قد خرقوه.

وهكذا بدا وكأن الأردن هو الذي يريد شراء أسلحة أمريكية قيمتها أكثر من بليون دولار.

كانت أول شحنة معدات عسكرية أمريكية إلى العراق طائرات هليكوبتر من نوع «كوبرا» ترسل إلى الأردن، ثم يرسلها الأردن إلى العراق. الغريب أن الأردن كان طلب من أمريكا شراء طائرات «كوبرا» لكن أمريكا رفضت بحجة أن الأردن «لا يقدر على تكنولوجيا كوبرا المتطورة»، لكن السبب الحقيقي كان خوف أمريكا من غضب إسرائيل، والتي قالت إن الأردن سيستعمل الطائرات ضدها.

هذا لم يقنع الأردن، لكنه وافق، ثم قبل طائرات هليكوبتر أقل نوعية، لكن هاهم سماسرة الأسلحة يجعلون الأردن يشتري طائرات «كوبرا» أمريكية ثم يبيعها إلى العراق. في الوقت نفسه، كان عسكريون أمريكيون يزورون الأردن، ويطلبون من العسكريين الأردنيين إعطاء العراق بعض طائرات الهليكوبتر التي كان الأردن اشتراها من أمريكا، طبعاً القانون الأمريكي يمنع أي دولة اشترت أسلحة أمريكية أن تعطيها لدولة ثالثة دون إذن الحكومة الأمريكية. والرئيس ريغان لم يأذن للأردن بذلك، لكنه لم يمنع الأردن، ولا حتى أشار إلى الموضوع، وهكذا كان كل طرف يعرف دون أي كلام ودون أي خطاب!

الشيء المحير هو أن المبلغ الذي يدفعه الأردن (باسم العراق) لشراء طائرات «كوبرا»، أقل من المبلغ الذي دفعه الأردن (باسمه) لشراء طائرات هليكوبتر من نوع آخر، هي دون الـ «كوبرا» في مستواها الفني.

وشيء ثان يحير وهو أن تجار الأسلحة ـ عادة ـ يطلبون من الدول الأجنبية مبالغ من القيمة الحقيقية، لماذا ـ إذن ـ يقبلون قيمة أقل لهذه الطائرات الذاهبة إلى العراق؟

وشيء ثالث يحير، هو أن تجار الأسلحة ـ عادة ـ يأخذون عمولاتهم قبل تسليم الأسلحة، فلماذا رفضوا العمولة في حالة هذه الطائرات الذاهبة إلى العراق، وقالوا: إنهم سينتظرون حتى يتسلم العراق الطائرات؟ ماذا كان يجري حقيقة؟

بالطبع، هذا لم يكن شيئاً محيراً في مكاتب «الاستشارات الدولية، القريبة من وزارة الدفاع ورئاسة الاستخبارات المركزية»، في ضواحي واشنطن العاصمة، والتي يديرها عسكريون وجنرالات وجواسيس متقاعدون، والذين عندهم علاقات قوية مع العسكريين والجواسيس الذين تقاعدوا منهم: روبرت غيتس، نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية (أصبح مديراً بعد وفاة المدير وليام كايسي). معظم عملهم هو تسهيل صفقات الأسلحة والمعدات الأمنية والاستخباراتية وتقاضي عمولات كبيرة (بالإضافة إلى رواتبهم الكبيرة).

مذكرة ريغن:

في يوم ٢٧ / ٢ / ١٩٨٢م أرسل الرئيس رونالد ريغان مذكرة إلى الكونغرس بأنه شطب اسم العراق من قائمة الدول التي تدعم الإرهاب (بعد ست سنوات في القائمة، وبقيت في القائمة ليبيا وإيران وسورية ودول أخرى. السودان أضيف بعد ذلك بعشر سنوات).

وفي وزارة الخارجية الأمريكية سأل الصحافيون الناطق الرسمي عن الموضوع، فقال: إن مذكرة الرئيس ريغان ليس معناها إرسال الأسلحة الأمريكية إلى العراق، لكنه لم يقل شيئين:

لم يقل إن الأسلحة الأمريكية يمكن أن ترسل بطريقة غير مباشرة، عن طريق الأردن مثلاً، ولم يقل إن رفع اسم العراق من قائمة الإرهاب يسمح له بشراء منتجات أمريكية بضمانات من بنك التصدير والتوريد الأمريكي (الحكومي).

وهكذا بدأت مرحلة أخرى من تجارة الأسلحة إلى تجارة المواد الكيماوية والجرثومية والنووية.

مذكرة بوش:

المذكرة السرية التي أشارت إلى موضوع الأسلحة كتبها نائب الرئيس بوش، وملخصها هو الآتي:

«لا بد أن تبذل الولايات المتحدة كل ما تستطيع لمنع إيران من السيطرة على بترول الخليج».

هذا كان إشارة إلى الحرب المستمرة لسنوات بين إيران والعراق، وإلى احتمال هزيمة العراق، وسيطرة إيران والشيعة على المنطقة بقيادة آية الله الخميني.

اثنان كانا يعارضان إرسال الأسلحة إلى العراق: كلارك، مستشار الأمن القومي الذي استقال، والكسندر هيغ، وزير الخارجية. هذا الأخير كان حريصاً على حماية مصالح إسرائيل، التي كانت تعرف كراهية صدام حسين لها (رغم أنها كانت تعرف، أيضاً، أن الخميني والشيعة أكثر كراهية لها).

الملك حسين ملك الأردن كان يشرف شخصياً على نقل الأسلحة الأمريكية إلى العراق!

أولاً: لأنه كان يريد أن يعتمد بترول العراق.
ثانياً: لأنه كان يريد إرضاء الأمريكيين.

وكيسي، مدير وكالة الاستخبارات المركزية كان يزوره دائماً وسراً، لمتابعة الشحنات.

وفي سنة ١٩٨٢م قال صدام حسين للأمريكيين: إنهم إذا أرادوا حقيقة، كسب رضائه، واستئناف العلاقات الديبلوماسية معه، لابد أن يقدموا ما هو أكثر من الأسلحة. وفعلاً، وافق الرئيس ريغان على إعطاء العراق صور المواقع العسكرية الإيرانية التي كانت تصورها أقمار التجسس الفضائية الأمريكية.

وبدأ كيسي، مدير الاستخبارات، رحلات سرية منتظمة ومعه الصور، من واشنطن إلى عمان، حيث يسلمها شخصياً إلى الملك حسين، الذي بدأ يزور بغداد، سراً وعلناً، ليسلم الصور شخصياً إلى صدام حسين. ولكن ظهرت مشكلة، وهي أن العسكريين العراقيين لم يقدروا على تفسير كل صور أقمار التجسس. ومرة أخرى

تدخل صدام حسين، وطلب من وليام إيجلتون القائم بالأعمال الأمريكي في بغداد إرسال عسكريين أمريكيين لتفسير الصور.

وهكذا وصل أول وفد عسكري أمريكي إلى العراق منذ عشرين سنة تقريباً (ولكن سراً).

وعندما تأكد للعسكريين الأمريكيين أن هذه المهمة ستكون طويلة المدى قرروا تأسيس مكتب دائم في بغداد. وعندما لاحظوا أن نقل الصور من واشنطن يستغرق وقتاً طويلاً، بنوا محطة لاستقبال الصور الفضائية مباشرة، وتسليمها إلى العراقيين، كسباً للوقت.

أنابيب النفط:

ما كانت مصادفة أن أول قرض أمريكي (خمسمائة مليون دولار) حصل عليه صدام حسين كانت له صلة بالنفط. ذلك كان مشروع بناء أنابيب نفط من الموصل إلى ميناء العقبة الأردني، لتحاشي عرقلة إيران لناقلات النفط العراقي وهي تعبر الخليج.

وما كان مصادفة، أيضاً، أن الشركة التي استفادت من القرض هي شركة «بكتل» الأمريكية المتخصصة في مشاريع النفط، التي كان يعمل فيها شولتز، وزير الخارجية، ووانبيرغر، وزير الدفاع.

وتطورت الأمور سريعاً، وتفانى الأمريكيون سريعاً في كسب رضاء صدام حسين، ولبوا كل شروطه، بل وأكثر.

وهكذا كان يوم ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤م، وصل إلى واشنطن طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وزار البيت الأبيض، وقابل الرئيس ريغان، وصدر بيان يعلن استئناف العلاقات الديبلوماسية بين البلدين، بعد قطيعة استمرت عشرين سنة تقريباً.

القنابل العنقودية:

ظهر تاجر سلاح هو كارلوس كاردوين، صاحب مصنع إنتاج القنابل العنقودية في تشيلي. (هذه القنابل استعملها الجنود الأمريكيون في حرب فيتنام، أول مرة، واستعملها الجيش الأمريكي في حربه ضد العراق في ٢٠٠٣م)، والقنبلة الواحدة تسقط ثم تتناثر منها قنابل صغيرة، ثم تنفجر واحدة بعد الأخرى، وتغطي مساحة تساوي مساحة عشرة ميادين لكرة القدم. وفي سنة ١٩٨٤م عقد كاردوين أول اتفاقية مع العراق لإمداده بالقنابل العنقودية، وكانت القيمة عشرين مليون دولار.

لكن مصنع تشيلي لم يكن ليقدر على تلبية مطالب العراق، فكان لابد من بناء مصنع آخر، واتجه الرجل إلى الأمريكيين، واشترى مصنعاً في ولاية لويزيانا، كان ينتج القنابل العنقودية خلال حرب فيتنام، وانتهت الحرب، وتوقف المصنع.

في البداية رفضت الحكومة الأمريكية، لكنها عادت ووافقت على شرط أن يباع المصنع وكأنه «قطع خردة» واستغرب المسؤولون في ميناء نيواورليانز (في ولاية لويزيانا) وهم يرون السفن تشحن «قطع حديد خردة» هي في الحقيقة، مصنع كامل، لكن الأوامر جاءت من واشنطن[1].

معظم شحنات الأسلحة إلى جنوب إفريقية كانت لإنتاج الصواريخ؛ لأن جنوب إفريقية كانت عندها صناعة صواريخ متقدمة، بل ونجحت في وضع قنابل نووية على رؤوس هذه الصواريخ، وإجراء تجارب في المحيط الأطلسي، في الوقت نفسه، كان العراق يطور صواريخه، وكان هناك برنامج «كوندور» الذي تعاون فيه العراق مع مصر ومع البرازيل، لوضع قنابل نووية على رؤوس الصواريخ، رغم أن العراق ما كان قد وصل مرحلة إنتاج قنبلة نووية، ولا يوجد دليل على أن وكالة الاستخبارات ساعدت العراق، عن طريق جنوب إفريقيا، لإنتاج قنبلة نووية. لكن في سنة ١٩٨٦م شحنت شركة «آي إس إس» في ولاية بنسلفانيا إلى جنوب إفريقية بطاريات «بي إس ١١٥» التي تستعمل لإحداث تفجيرات فوق سطح الأرض.

---

(١) المجلة تحصل على تفاصيل بيع الأسلحة الأمريكية إلى العراق (١)، مجلة المجلة العدد ١٢٠٠، ٩-٢٠٠٣/٢/١٥م.

الشحنة كانت تحتوي على عشرة آلاف بطارية من هذا النوع، وبمجرد أن وصلت إلى جنوب إفريقية أرسلتها هذه إلى مؤسسة التسليح العراقية، التي كان يديرها حسين كامل، صهر صدام حسين.

وكالة الاستخبارات كانت على معرفة بالأمر، وكان يعرف هذا ـ أيضاً ـ ألكسندر هيغ وزير الخارجية الأمريكية، الذي كان قد استقال وأصبح عضواً في مجلس إدارة شركة «آي إس إس» في ولاية بنسلفانيا، وكانت تربطه مع مديرها، غورين، صداقة قديمة.

الحلقة الإيطالية:

منذ بداية المبادرة الأمريكية لتحسين العلاقات مع صدام حسين، كانت أمريكا ترسل له الأسلحة عن طريق عدد من الدول:

عن طريق الأردن: طائرات هليكوبتر، وصور أقمار التجسس.

عن طريق شيلي: القنابل العنقودية.

عن طريق رومانيا: طائرات «ميغ» وصواريخ روسية.

عن طريق جنوب إفريقية: صواريخ.

وفي سنة ١٩٨٥م انضمت إلى هذه الشبكة العنكبوتية دولة أخرى هي: إيطاليا، وكانت بداية اجتماع في البيت الأبيض بين الرئيس ريغان وجوليو إندريوتي، وزير خارجية إيطاليا.

وكان الهدف واضحاً، وهو أن إيران تكاد تنتصر على العراق في الحرب التي كانت مستمرة بينهما، وإذا لم تساعد الدول الغربية العراق ستنتصر إيران، وسيستولي الشيعة على مصادر النفط في العراق، وفي باقي دول الخليج.

اختار الأمريكيون إيطاليا بسبب علاقات شركات النفط الإيطالية مع صدام حسين؛ ولأن إيطاليا كانت أرسلت معدات إلى مؤسسة الطاقة النووية العراقية، ولأنها كانت وقعت مع صدام حسين على قرض بأكثر من بليوني دولار لشراء سفن لسلاح البحرية العراقية.

برنامج البحرية العراقية كان يمول عن طريق بنك العمال الإيطالي (بي إن إل)، البنك نفسه الذي رتب بيع طائرات هليكوبتر «أغسطا بيل» إلى صدام حسين، وهي طائرات مصنوعة في إيطاليا، برخصة من شركة «تكساس بيل» الأمريكية.

وهو نفس البنك الذي رتب بيع تسعة ملايين قنبلة أرضية من شركة إيطاليا إلى صدام حسين بمبلغ يزيد على مئتي مليون دولار. (صدام حسين استعمل هذه القنابل ضد القوات الإيرانية، واستعمل ما تبقى منها ضد القوات الأمريكية خلال حرب الخليج الثانية سارع الأمريكيون للاستنجاد بخبراء قنابل إيطاليين لاستكشاف قنابلهم في صحراء العراق).

صفقات القمح:

بعد أن أعيدت العلاقات الديبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة في سنة ١٩٨٤م بدأ العراق يشتري كميات كبيرة من القمح الأمريكي، لكن أرصدة العراق من العملات الأجنبية كانت تقل بسبب تكاليف الحرب مع إيران؛ لهذا طلب صدام حسين من الأمريكيين السماح له بالحصول على قروض لشراء القمح الأمريكي. وكان الأمريكيون سعداء جداً بتسهيل قروض له من مؤسسة تمويل المزروعات (سي سي سي)، وهي مؤسسة شبه حكومية لتشجيع المزارعين الأمريكيين على تصدير منتجاتهم.

بنك «بي إن إل» سمع بهذه الاتفاقية بين الأمريكيين والعراقيين، وخطط للاستفادة منها، بسبب خبرته في تمويل الاتفاقيات بين الإيطاليين والعراقيين. وساعد البنك على ذلك وجود فرع له في أتلانتا (في ولاية جورجيا). وبدأ كريستوفر دروغل مدير الفرع اتصالاته مع الأمريكيين، وبدأ يحصل على قروض بضمانات أمريكية لشراء القمح الأمريكي للعراق.

ولكن بعد سنتين بدأ البنك الإيطالي في الحصول على ضمانات بنكية أمريكية، ليس فقط لشراء القمح بل لاستبدال الأسلحة بالقمح. كان القمح يرسل إلى الأردن في طريقه إلى العراق، وهناك يستبدل بأسلحة ترسل إلى العراق.

ثم بدأت مرحلة أخرى، وهي إرسال القمح الأمريكي إلى تشيكوسلوفاكيا، وهناك يستبدل بأسلحة روسية ترسل إلى العراق.

في سنة ١٩٨٧م اجتمع نزار حمدون سفير العراق في واشنطن، مع جورج بوش، نائب الرئيس ريغان، وقال له: إن صدام حسين يريد مزيداً من القروض الأمريكية.

فبالإضافة إلى قروض مؤسسة (سي سي سي) لشراء القمح (جملتها خمسة بلايين دولار خلال ست سنوات) طلب صدام حسين قروضاً من بنك التصدير والتوريد الأمريكي (إكس إم بانك). ونجح نائب الرئيس بوش في الحصول على قرض قيمته مائتا مليون دولار. وضغط على العسكريين في وزارة الدفاع لاستعمال جزء من القرض لبيع مواد حساسة إلى إدارة أبحاث الفضاء العراقية. وكان العسكريون يرفضون ذلك. وهنا نادى نائب الرئيس بوش السفير حمدون إلى مكتبه، وقال له: «عندي لك خبر سعيد»[1].

وعلى ذلك وصل الدعم الأمريكي للعراق إلى ذروته. فبالإضافة إلى ملايين الدولارات المدفوعة في الطائرات والمروحيات الحديثة، مدّت الولايات المتّحدة القيادة العليا العراقية من طائراتها للمراقبة «آواكس»، بيانات استخبارية عن مواقع الجيش الإيراني.

وأكثر من ذلك حشدت الولايات المتّحدة أسطولها البحري في الخليج، وكانت هذه العملية هي الأكبر من نوعها منذ حرب فيتنام، وذلك تحت زعم «حماية حرية الملاحة في الخليج».

ولكن تلك كانت مجرد ذريعة لمهاجمة البحرية الإيرانية. وساعدت الولايات المتحدة العراق على تصنيع الأسلحة الكيماوية واستخدامها، بينما منعت وصول هذه الأسلحة إلى إيران.

---

(١) «المجلة» تحصل على تفاصيل بيع الأسلحة الأمريكية إلى صدام حسين (٢)،مجلة المجلة، العدد ١٢٠١، ١٦-٢٢ / ٢ / ٢٠٠٣م.

كان كل هذا مفهوماً تماماً، حيث كانت الثورة الإيرانية في جانب منها على الأقل، إعلاناً لموجة عارمة من معادات الهيمنة الأمريكية في المنطقة.

وعندما انتهت الحرب العراقية ـ الإيرانية في أواخر الثمانينيات، استقبلت الدول العربية «صدام حسين» استقبال الفاتحين. وتحدثت أبواق دعايتها عن «صدام» البطل حامي الديار وقاهر الأعداء الذي استطاع وقف الزحف الإيراني على الأمة العربية.

لم يكن أحد يتحدث آنذاك عن الديكتاتور «صدام حسين» الذي يحكم شعبه بالحديد والنار ليكمم الأفواه المعارضة لحكمه. بل كانت الولايات المتحدة تسانده بالمال والتهليل، وخلال العامين التاليين لنهاية الحرب عملت أمريكا على تعزيز مكانة «صدام حسين» كالرجل القوي الأمريكي الجديد في الخليج.

ومدّت نظامه بشكل سخي بالأسلحة والمعونة التقنية والاقتصادية.

وحتى عندما قام نظام «صدام حسين» بهجوم وحشي بالأسلحة الكيماوية على الأكراد في «حلبجة» في شمال العراق في آذار / مارس ١٩٨٨، مما أدى إلى مصرع ٥ آلاف كردي وإصابة ١٠ آلاف آخرين، صمتت الولايات المتحدة عن هذه المذبحة.

بعد المذبحة بأيام التقى وزير الخارجية «جورج شولتز» مع «سعدون حمّادي»، وزير الدولة العراقي للشؤون الخارجية في واشنطن، وقال للأخير: «نريد أن تكون لنا علاقة جيدة معكم، لكن هذه الواقعة [مذبحة حلبجة] تجعل هذا صعباً جداً». وبعد ذلك عارضت إدارة ريغان وحلفائها الغربيين إدانة النظام العراقي وفرض العقوبات عليه بحجة أن ما حدث «شأن داخلي».

وبعد شهرين من وقوع المذبحة وقّع العراق عقداً مع شركة «بكتل» الأمريكية لبناء مصنع بهدف إنتاج أسلحة كيميائية! كما قام حلفاء الولايات المتحدة الآخرين، مثل: بريطانيا وفرنسا بتسليح نظام صدام بكافة أنواع الأسلحة[1].

(١) العراق: حرب من أجل الهيمنة والنفط، مركز الدراسات، بحث منشور على الإنترنيت، وبدون اسم الباحث.

وفي سنة ١٩٨٩م، كان بوش أصبح رئيساً للجمهورية، بعد نهاية فترة رئاسة ريغان. وكانت الحرب بين العراق وإيران انتهت. لكن بوش أصبح أكثر حرصاً على التعاون مع صدام حسين. لماذا؟

لأن الدراسة الإستراتيجية التي وضعها جيمس بيكر الذي كان مدير حملة بوش الانتخابية والذي أصبح وزيراً للخارجية جاء فيها الآتي:

«إلى حاكم أكثر استقراراً داخل العراق، وفي منطقة الخليج».

لكن الدراسة قالت: «في العراق مصادر نفط ضخمة، والعراق سوق كبير للمنتجات الأمريكية». وعندما قدم صدام حسين معاملة خاصة لشركات النفط الأمريكية، زادت وارداتنا من نفط العراق.

تجار النفط:

الرئيس بوش كان تاجر أسلحة، وبيكر صديقه ومحاميه والآن وزير خارجيته، سار على سياسة: «تطوير صدام حسين». والهدف كان واضحاً، وهو التغاضي عن صدام حسين الدموي والديكتاتوري، والتركيز على صدام حسين النفطي.

وهكذا في يوم ٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٩م، وقع الرئيس بوش على قانون الأمن القومي الأمريكي رقم ٢٦، والذي جاء فيه الآتي:

«الحصول على نفط الخليج وحماية الأصدقاء في المنطقة جزء من الأمن القومي الأمريكي.. لهذا فإن الولايات المتحدة ستقدم إغراءات اقتصادية وسياسية للعراق».

سام جدنسون، عضو الكونغرس في ذلك الوقت (ديموقراطي من ولاية كونيتيكت) كان من بين الذين انتقدوا هذه السياسة، وتندر خلال جلسة للكونغرس، وقال: «وقف الشرطي على الباب، وقال: إنه سيسمح لكل تاجر بالدخول».

خلال السنة الأولى لرئاسة بوش جهزت القيادة الأمريكية المشتركة تقريراً عن طرق التعاون مع العراق، في مجالات مثل: تدريب الضباط العراقيين في الكليات العسكرية الأمريكية، وإرسال خبراء عسكريين أمريكيين إلى العراق.

في ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٩ اجتمع طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية مع بيكر وزير خارجية أمريكا في واشنطن، ونقل له رسالة من صدام حسين قال فيها: «لم تساعدونا كما وعدتمونا».

وقالت الرسالة: «هناك جهات معينة في أمريكا تريد عرقلة التعاون بين البلدين». صدام كان يقصد الحملة التي بدأتها جريدة «نيويورك تايمز» لكشف فساد قروض القمح، وفساد فرع البنك الإيطالي في أتلانتا، وفساد المسؤولين العراقيين والأمريكيين. وكان يقصد، أيضاً، التحقيق الذي بدأه مكتب التحقيق الفيدرالي (إف بي آي) في الموضوع نفسه، وفي شبكة الفساد التي امتدت من أمريكا إلى إيطاليا إلى العراق.

في الاجتماع حذر طارق عزيز الوزير بيكر، وقال له: «نحن العراقيين حريصون على نزاهة معاملاتنا مع الدول الأخرى. ونحن لا نقبل الفساد والفاسدين».

في الوقت نفسه كانت إبريل جلاسبي سفيرة أمريكا في العراق، تجتمع في بغداد مع نزار حمدون الذي كان سفير العراق في واشنطن، ثم أصبح وكيلاً لوزارة الخارجية العراقية. حمدون قال لها: إن الرئيس صدام حسين غاضب على اتهامات الفساد الأمريكية ضد العراق. وطمأنته السفيرة. لكن صدام حسين ظل غاضباً.

في يوم ٢١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٩م أرسل بيكر خطاباً إلى طارق عزيز قال فيه الآتي: «الرئيس بوش طلب مني أن أطلب منكم أن تبلغوا الرئيس صدام حسين أننا نعارض أي شيء يسيء إلى العراق، وأي شيء يهدد العراق، وإننا سنبذل كل جهد لتقوية العلاقات بين بلدينا».

السفيرة جلاسبي سلمت الرسالة إلى طارق عزيز، وأرسلت برقية إلى وزير الخارجية بيكر قالت فيها: إن طارق عزيز رحب بالرسالة، لكن حمدون، وكيل الوزارة همس في أذنها، وقال: «لا نزال نتوقع المزيد منكم».

بعد ذلك بشهر وفي اجتماع لمجلس الأمن القومي، تقرر منح العراق البليون دولار (كما طلب صدام حسين). وكان هذا انتصاراً لوزير الخارجية بيكر. لكن برادي وزير التجارة كان لا يزال يعارض. ولترضيته تقرر إعطاء العراق نصف المبلغ في الحال، ثم الانتظار لاختبار نيات وتصرفات العراق، ثم إرسال النصف الثاني.

لكن الموضوع كان وصل إلى الكونغرس، واكتشف أن الرئيس بوش وبيكر في محاولتهما لترضية صدام حسين، خرقا عدداً من القوانين التي كان الكونغرس أصدرها. وطلب بعض أعضاء الكونغرس بتعيين «محقق مستقل» للتحقيق في «فضيحة عراق غيت» عن إرسال الأسلحة الأمريكية سراً إلى العراق. (إشارة إلى «فضيحة إيران غيت» عن إرسال الأسلحة الأمريكية سراً إلى إيران)[1].

اتهامات الأمريكيين ضدّ «صدام» ـ بأنه ديكتاتور وحشي يهاجم شعبه، وبأنه استعمل أسلحة كيماوية ضدّ الأكراد والإيرانيين، وبأنه يستحوذ على أسلحة دمار شامل ـ كانت معروفة في الثمانينيات.

ولكن الحقيقة هي أن الولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين ساعدوا «صدام» على بناء ترسانته تلك، وتغاضوا عن كل سياساته الدموية ضد الشعب العراقي والإيراني وضد الأكراد في الشمال بسبب تحالفه الوثيق معهم وانصياعه لمطالبهم.

٢- احتلال العراق للكويت؛ الخطأ القاتل:

تحول «صدام حسين» من حليف إلى عدو عندما حاول استغلال قوته العسكرية المتضخمة ليتخلص من أزمته الاقتصادية والسياسية الطاحنة، بعد أن تركته حربه العبثية ضد إيران على شفا الإفلاس. فقد قام باحتلال الكويت في ٢ آب / أغسطس عام ١٩٩٠ كي يلعب دوراً أكبر في المنطقة، وكي يتحكم في أسعار

(١) «المجلة» تحصل على تفاصيل بيع الأسلحة الأمريكية إلى صدام حسين (٢)، مجلة المجلة، العدد ١٢٠١، ١٦-٢٢ / ٢ / ٢٠٠٣م.

البترول بما يتناسب مع قوته العسكرية الجديدة. ولكن حسابات صدام حسين كانت خاطئة؛ فالولايات المتحدة، التي كانت تعيش بدايات نصرها على المعسكر الشرقي، ما كانت لتسمح له بأن يتحكم في أهم منطقة لإنتاج النفط في العالم، ولا بأن يهدد استقرار حلفائها[1].

بعد هذا الاجتياح العراقي للكويت تغير كل شيء. الرئيس بوش، ووزير خارجيته بيكر، تحركا ضد صدام حسين لسببين:

الأول: الخوف من سيطرته على كل بترول الخليج.

الثاني: الغضب عليه لأنه «غدر» بهما، رغم المساعدات والقروض التي قدماها له[2].

في غضون أيام قليلة، استطاعت الولايات المتحدة بمعاونة حلفائها، ومن بينهم السعودية ومصر وسوريا والكويت، أن تحشد جيشاً جراراً لتدمير العراق، شاركت فيه قوات من الجيش المصري إلى جانب بريطانيا وفرنسا. وأثناء الاستعداد للحرب كان أكثر شيء يخيف الولايات المتحدة هو الوصول إلى حلّ تفاوضي قد يسمح للعراق بالانسحاب من الكويت ويحفظ لصدام ماء وجهه؛ وذلك ببساطة لأن الإمبريالية الأمريكية كانت قد أعدت آلتها العسكرية الهمجية لتدمير العراق، ومن ثم فرض مزيد من الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط.

عاصفة الصحراء: حرب تدمير العراق

القصف الجوي الأمريكي والبريطاني لبغداد الذي بدأ في ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٩١، واستمر لمدة ٤٢ يوماً، كان قصفاً شاملاً وبربرياً لم يسبق له مثيل في التاريخ الإنساني - أو بالأحرى التاريخ اللاإنساني! يشير «جيف سايمونز» الكاتب

(١) العراق: حرب من أجل الهيمنة والنفط، مركز الدراسات، بحث منشور على الإنترنيت.

(٢) «المجلة» تحصل على تفاصيل بيع الأسلحة الأمريكية إلى صدام حسين (٢)، مجلة المجلة، العدد ١٢٠١، ١٦-٢٢ / ٢ / ٢٠٠٣م.

البريطاني في كتابه «التنكيل بالعراق» إلى أن العراق «تلقى خلال حرب الخليج الثانية٩٤٠ ألف قذيفة يورانيوم، وهو ما يساوي ٣٥٠ طناً من اليورانيوم المنضب هي فقط مخلفات القصف، و١٤ ألف قذيفة دبابة، وقُصفت المنطقة بحوالي ٥٠ ألف صاروخ و٨٨ ألف طن من القنابل، وهو ما يعادل سبعة أضعاف القوة التدميرية التي تعرضت لها مدينتا هيروشيما وناكازاكي اليابانيتان بعد قصفهما بالقنابل النووية الأميركية في نهاية الحرب العالمية الثانية».

أسفر هذا الهجوم الجوي عن قتل ما بين ١٠٠ ألف و٢٠٠ ألف عراقي، وجرح ما بين ٣٠٠ ألف و٧٠٠ ألف آخرين[١].

وهكذا عندما بدأت حرب الخليج، وبدأت الطائرات الأمريكية ضرب العراق، كانت تضرب مصنع القنابل العنقودية (الذي انتقل إلى العراق عن طريق شيلي وأمريكا). وكانت تضرب الصواريخ المصنوعة في ولاية بنسلفانيا (التي انتقلت إلى العراق عن طريق جنوب إفريقية). وكانت تضرب كمبيوترات «هوليت باكارد» (التي انتقلت إلى العراق من أمريكا). وكانت تضرب سيارات عسكرية من شركة «جنرال موتورز» الأمريكية، وصحون فضاء من شركات في ولاية كاليفورنيا.

وعلى الرغم من بداية الحرب كانت وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إيه) لا تزال تتعامل مع صدام حسين بطريقة غير مباشرة. وكانت تشحن إلى العراق صواريخ «سام» الروسية عن طريق تونس. وكانت هذه تصل إلى العراق خلال الحرب، لتضربها الطائرات الأمريكية[٢].

واستهدف بتعمد تدمير البنية الأساسية المدنية للعراق، من محطات اتصالات، وكهرباء، ومصانع، ومعامل، ومنشآت نفطية، ومخازن للحبوب، ومواد تموينية،

(١) العراق: حرب من أجل الهيمنة والنفط، مركز الدراسات، بحث منشور على الإنترنيت.

(٢) «المجلة» تحصل على تفاصيل بيع الأسلحة الأمريكية إلى صدام حسين (٢)، مجلة المجلة، العدد ١٢٠١، ١٦-٢٢ / ٢ / ٢٠٠٣م.

وأسواق مركزية، ومحطات ضخ للمياه، ومنازل - حتى الملاجئ التي احتمت فيها الجماهير العراقية لم تكن ملاذاً آمناً لهم أمام القصف الصاروخي البري والجوي والبحري المركّز على مدى ستة أسابيع.

فقد قصفت الولايات المتّحدة في إحدى غاراتها الجوية (في ١٢ شباط /فبراير ١٩٩١) ملجأ العامرية، وقتلت أكثر من ٤٠٠ مدني، وأصابت أكثر من ١٥٠٠ آخرين، العديد منهم من النساء والأطفال، بحجة أن هذا الموقع كان غطاء لقاعدة عسكرية متقدمة للجيش العراقي!

ورغم كل هذا الدمار من جراء القصف الجوي واصلت الولايات المتحدة حربها البرية ضد الجيش العراقي.

ذلك على الرغم من اعتراف صدام بالهزيمة قبل أن تبدأ هذه الحرب، وإعلانه قبوله لقرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى انسحاب الجيش العراقي من الكويت.

رفض بوش الأب عرض صدام، وأعلن أن الحرب لن تتوقف إلا بسقوط النظام العراقي والإطاحة بصدام «الذي مازال يشكل خطراً على جيرانه ويضطهد شعبه». ومن ثم استمرت الولايات المتحدة في همجيتها ضد جماهير الشعب العراقي، وصعّدت هجماتها الوحشية على الجنود العراقيين المنسحبين بحجة أن القيادة العسكرية العراقية تنظم «قتال التراجع».

وفي الساعات الـ٤٠ الأخيرة للحرب، وقبل أن يعلن بوش وقف إطلاق النار في ٢٨ شباط / فبراير، صعّدت القوات الأمريكية والبريطانية هجومها المستمر ضدّ الجنود العراقيين المتراجعين.

الحربية الأمريكية والبريطانية قتلت الآلاف منهم بالقنابل وأحرقتهم أحياء عندما حاولوا الهروب من جحيم القصف، كما استخدمت القوات الأمريكية جرافات مقطورة بالدبابات لقتل ودفن آلاف من الجنود العراقيين أحياء عندما حاولوا الاستسلام.

هذه الحرب الأمريكية البشعة أعادت العراق «إلى ما قبل العصر الصناعي»، وفقاً لتعبير رئيس البعثة التي انتدبتها الأمم المتحدة بعد حرب الخليج مباشرة للاطلاع على آثار الحرب في العراق. حقاً، ألم يقل وزير الخارجية الأميركي الأسبق «جيمس بيكر» قبل بداية الحرب: «إننا سنعيد العراق إلى العصور الوسطى»[1].

حقائق وأرقام:

١ـ استخدم الحلفاء نحو ١٤٢ ألف طن من المتفجرات ضد العراق، ويعادل هذا سبع قنابل ذرية مشابهة لتلك التي أسقطت على هيروشيما وناكازاكي.

٢ـ أطلقت الدبابات خمسة آلاف إلى ستة آلاف قنبلة، وأطلقت الطائرات عشرة آلاف قنبلة.

٣ـ استخدم الحلفاء قنابل النابالم والقنابل العنقودية وقنابل الوقود.

٤ـ واستخدموا اليورانيوم المنضب في الحرب لأول مرة في تاريخ الإنسانية.

٥ـ لا يزال أكثر من ٣٠٠ طن من اليورانيوم المنضب في المنطقة تلوث البيئة وتهدد صحة الإنسان من خلال الإشعاع والنسبة الكيميائية العالية فيها.

٦ـ الكثير من هذا كله استخدم ضد المدنيين والملاجئ والمباني المدنية البعيدة جداً عن ميدان المعركة وليس ضد الجيش العراقي فقط.

٧ـ لم ينته التهديد للمدنيين بوقف إطلاق النار، حيث ما زالت الولايات المتحدة تهدد الشعب العراقي من خلال إطلاق الصواريخ والرؤوس الحربية دون تبرير معقول[2].

---

(١) العراق: حرب من أجل الهيمنة والنفط، مصدر سابق.

(٢) آثار الحصار على العراق، أمين شحاتة، بحث منشور على الإنترنيت.

استخدام أسلحة اليورانيوم المنضب:

يتم إنتاج اليورانيوم المنضب بواسطة تخصيب اليورانيوم الطبيعي في المفاعلات النووية.

ويعد اليورانيوم الطبيعي معدناً ذا إشعاع خفيف يوجد في الصخور والتربة بالإضافة إلى مياه الأنهار والبحار. ويتكون اليورانيوم الطبيعي من مزيج من شكلين من اليورانيوم المشع U235 و U238 بنسبة ٠,٧ - ٩٩,٣٪ على التوالي.

ويتم الحصول على اليورانيوم المنضب بعد إزالة الجزء المخصب حيث يحتوي ما تبقى على ٩٩,٨٪ U238 وهو ما يسمى باليورانيوم المنضب أو المستنفد.

ويكمن الفرق بين اليورانيوم المنضب والطبيعي في أن الأول يحتوي على U235 أقل من الثاني بثلاثة أضعاف على أقل تقدير، وبالتالي فإن اليورانيوم المنضب أضعف من الناحية الإشعاعية. ويعتبر سلوك اليورانيوم المنضب في الجسم نفس سلوك اليورانيوم الطبيعي.

ونظراً للكثافة العالية لليورانيوم المنضب والتي تبلغ ضعف كثافة الرصاص فإن الاستخدامات تعد له تشمل ثقل الموازنة في الطائرات، دروع حماية في نقل المواد المشعة، وكذلك أغلفة واقية في أجهزة العلاج الإشعاعي. أما الاستخدامات العسكرية فتتمثل كما أشرنا في القذائف ضد الدروع نظراً لكثافة اليورانيوم المنضب واشتعاله إذا وصلت درجة الحرارة إلى ٦٠٠ درجة مئوية.

الأخطار الصحية المحتملة بسبب التعرض لليورانيوم المنضب..

تعد الأجزاء الخاصة بالترشيح في الكلية الأكثر عرضة للتلف بسبب التعرض لليورانيوم المنضب.

ولا تتوفر معلومات كافية حول درجة التأثير على وظائف الكلى والوقت اللازم لهذه الأعضاء للعودة إلى وظائفها الطبيعية.

أظهرت بعض الدراسات التي أجريت على العاملين في مناجم اليورانيوم زيادة في خطر التعرض لسرطان الرئة بين هؤلاء، ولكن ذلك يعزى أيضاً لتعرضهم لمعدن الرادون.

ويمكن أن يؤدي تلف أنسجة الرئة إلى السرطان الذي يزداد بازدياد جرعة الإشعاع.

وبسبب الضعف الإشعاعي لليورانيوم المنضب فإن كميات كبيرة من غباره يجب استنشاقها كي يصبح بالإمكان اكتشافه في مجموعات من الناس تتعرض له. ومن أنواع السرطان الأخرى الأقل انتشاراً بسبب اليورانيوم المنضب سرطان الدم أيضاً.

لا يؤثر اليورانيوم المنضب على الجلد، ولا يحدث التهابات جلدية حتى لو تعرض الشخص فترات طويلة، كذلك لم يثبت تأثير لليورانيوم المنضب على الهيكل العظمى أو الكبد.

لم تنشر أية تقارير حتى الآن حول تأثير الجهاز التناسلي أو النمو في الإنسان بسبب اليورانيوم المنضب.

من الصعب الخلاصة إلى القول إن اليورانيوم المنضب يؤثر على الجهاز العصبي للإنسان، وذلك بسبب قلة الدراسات التي أجريت حول الموضوع لحد الآن[1].

ويقول البروفيسور عاصف دراكوفيتش: حسب اعتراف وزارة الدفاع الأميركية فإنها استعملت ذلك في أفغانستان، ونعتقد أنها استُعملت عن طريق طائرات الأباتشي، وكما تعلم فإن اليورانيوم المنضب سلاح قوي في اختراق المدرعات، الدبابات والأماكن المحصنة، وتوقعنا أننا سنجد كميات كبيرة من اليورانيوم المنضب

(١) عن منظمة الصحة العالمية.

في أفغانستان، وكان فريقنا حسن التجهيز لعمل الدراسات في أفغانستان بعد الدراسات التي قمنا بها في العراق، ولكن الدراسات الأولية الميدانية التي تم تحليلها كنا قد فوجئنا كثيراً بأننا لم نجد أي يورانيوم منضب في أفغانستان، وتساءلنا: هل طريقتنا كانت صحيحة؟ وتساءلنا هل عيّناتنا كانت حسنة جيدة أم المرضى الذين اخترناهم.. لقد أُصبِنا بالشوشرة في البداية نتيجة أبحاثنا، ولكن في الوقت نفسه ارتحنا، لإحساسنا بأنه لا توجد مواد مشعة في أفغانستان وكنا مسرورين بالنسبة للشعب الأفغاني، الذي لن يكون ضحية مثل الشعب العراقي، ولكن بعد أن قمنا بعمل تحاليل أخرى، وجدنا أن التلوث في أفغانستان في التربة وفي الماء كان بفعل يورانيوم من نوع آخر، وهو ليس اليورانيوم المنضب، إنه له تركيب اليورانيوم الطبيعي، ولكن بسبب بعض الاختلافات عن اليورانيوم الطبيعي، فإن اليورانيوم الذي وجدناه في الماء والتربة وفي البشر في أفغانستان، اكتشفنا أنهم استعملوا سلاحاً مختلفاً في أفغانستان، اكتشفنا أن السكان في أفغانستان في عدة مناطق، كابول وجلال آباد وتورا بورا ومزار الشريف، وبيبي مهرز [ماهرو]، المرضى الذين فحصناهم هناك ملوثين بنسبة عالية من اليورانيوم، وهو ليس من اليورانيوم المنضب، ما هي أهمية.. هذه النتيجة؟ الأهمية هي أنه في الماضي كان المنتقدون لأبحاثنا يقولون لنا: إن اليورانيوم المنضب لا ضرر له؛ لأن كمية اليورانيوم ٢٣٥ فيها أقل، أما اليوم فإن اليورانيوم غير المنضب الذي استعمل أكثر فيه كمية من اليورانيوم المنضب.

ويضيف البروفيسور عاصف دراكوفيتش قمنا بتحليل أربعة عينات من اليورانيوم، وهو ٢٣٨، و٢٣٥، الذي يجعل اليورانيوم صالحاً للأسلحة النووية، ثم هناك ٢٣٤، ٢٣٦ غير الموجود في الطبيعة، وجود اليورانيوم ٢٣٥ يحسن الأسلحة؛ لأن اليورانيوم الطبيعي يحتوي على ٠,٧٪ من اليورانيوم ٢٣٥، أما المنضب فيحتوي بين ٠,٢ إلى ٠,٣، إذن العلاقة بين هاتين الذرتين، وإذا كانت النسبة من ٢٣٥ أعلى من ١٠ إلى ٢٠ إلى ٥٠٪ فإنها تصبح مادة قابلة للانشطار وتستعمل في القنابل

النووية.. الأسلحة النووية، الفارق الآن بين اليورانيوم غير المنضب والمنضب هو نسبة تركز اليورانيوم ٢٣٥ الذي هو موجود بكمية أكبر في ٢٣٥، وهذا ما اكتشفناه في أفغانستان في الأماكن، في البيئة، في الماء والطعام، وهذا أوجد مشكلة جديدة في العالم؛ لأنك تتحدث عن تلوث شامل في بلد يوجد فيه اليورانيوم بكميات.. بنسبة كثافة عالية، يجب أن نفهم شيئاً واحداً أنه رغم وجود اليورانيوم في الطبيعة إلا أنه ليس في شكل يضر بالإنسان؛ لأنه موجود مختلط في التربة، ولكن اليورانيوم غير المنضب الذي استعمل في الأسلحة في أفغانستان حسب استنتاجاتنا خطير؛ لأنه عند ارتطامه.. عند ارتطام السلاح وارتفاع الحرارة الشديدة بفعل المتفجرات، فإن اليورانيوم يحترق على درجة معينة من الحرارة، ويتبخر اليورانيوم ويدخل في الغبار، ويكون في الجو الذي نتنفسه، وعندما نتنفس هذا اليورانيوم، فإنه يدخل إلى الرئتين وإلى جهاز الدم، ويصيب الأجهزة الداخلية بالجسم، ويتفاعل مع كل الخلايا في الجسم البشري؛ لأن كل الخلايا تصلها.. يصلها الدم[1].

استخدمت الولايات المتحدة وبريطانيا -لأول مرة في تاريخ الصراعات الدولية- الأسلحة الإشعاعية ضد القوات المسلحة العراقية للفترة من ١٩٩١/١/١٧ إلى ١٩٩١/٢/٢٨ وللفترة من ١ إلى ١٩٩١/٣/٣ وذلك بعد إعلان وقف إطلاق النار.

أظهرت وثائق البنتاغون أن ٣٠٠ طن من اليورانيوم المنضب استخدمت ضد القوات المسلحة العراقية في البصرة والكويت، في حين ذكرت مجموعة السلام الأخضر الأمريكي وجمعية أبحاث لاركا الهولندية أن ٧٠٠ إلى ٨٠٠ طن استخدمت على جنوب العراق والكويت خلال الفترة نفسها.

إن استخدام هذه الأسلحة محظور؛ وذلك في إطار اتفاقية هيغ عام ١٨٩٩ وكذلك اتفاقية هيغ الثانية ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الأولى ١٩٢٥ واتفاقية جنيف

(١) الأمراض الجديدة التي سببتها الأسلحة الجديدة في أفغانستان، البروفيسور عاصف دراكوفيتش، مُوقع الجزيرة نت.

الثانية عام ١٩٤٩، وميثاق نورمبرغ في العام ١٩٤٥، ومحاكم جرائم الحرب الخاصة بيوغسلافيا، إضافة إلى مبادئ القانون الدولي.

وإن استخدام الأسلحة أو التكتيكات التي تسبب الدمار الواسع وغير الضروري أو المعاناة من خلال استخدام الأسلحة والتكتيكات التي تسبب الأذى الكبير للأشخاص غير المشاركين في القتال وكذلك استخدام الأسلحة والتكتيكات التي تسبب ضرراً كبيراً على المدى الطويل للبيئة.

استخدمت الولايات المتحدة وبريطانيا في «أم المعارك» طائرات ودبابات من جميع الأنواع لمهاجمة القوات العراقية.

يبلغ استخدام كميات كبيرة من اليورانيوم المنضب وانعكاساتها الثانوية الإشعاعية والغازات السامة ٧٠٠ ألف مرة أكثر من الكمية الإشعاعية التي أطلقت من المصنع الوطني قرب كولوني قرب نيويورك، حيث تم صنع الإطلاقات المشبعة باليورانيوم المنضب التي دفعت الحكومة الأميركية إلى إغلاقها فوراً.

لقد أخذت CPIAB على عاتقها مهمة التحقيق في الأضرار والتأثيرات طويلة المدى لهذه الجريمة على الإنسان والبيئة في العراق. وقد اتخذت اللجنة – وهي متعاونة مع وزارة الدفاع والحرس الجمهوري الخاص- الخطوات التالية:

- تحديد المناطق الأكثر تأثراً بأسلحة اليورانيوم المنضب في الجزء الجنوبي من العراق.
- تنظيف تلك المناطق من حقول الألغام والقنابل غير المتفجرة.
- تعيين المناطق الملوثة لمنع الناس من الاقتراب منها خوفاً من التلوث الإشعاعي ومسح الجزء العراقي من الخليج العربي بحثاً عن الأهداف التي تسبب اليورانيوم المنضب في إغراقها وتدميرها.

وقد تعاونت CPIAB مع السلطات المختصة لتنفيذ تحليل العينات والبحث والدراسة في مختلف الحالات الطبية والبيئية لتقويم مدى الضرر الذي سببه استخدام هذه الأسلحة، وقد أظهرت النتائج ما يلي:

الدراسات والأبحاث البيئية:

لقد تم اختيار خمس مناطق في البصرة، وهي الزبير وصفوان وجبل سنام ورميلة الشمالية ورميلة الجنوبية، وقد حصل استخدام كبير لليورانيوم المنضب فيها سبعين درجة على مقياس من ١٢٤ درجة قد تم تسجيلها أكثر من المعدل المعتاد (أكثر بحوالي عشر مرات، حيث إن المعدل المعتاد في هذه المناطق والذي كان عادة ٧ يو آر أيج وبعض القراءات كانت تصل إلى ١٨٤ يو آر أيج).

لقد جمعت واختبرت عينات من سطح المياه وأعماقها والرواسب في مياه القنوات القريبة من الدبابات المدمرة والعجلات العسكرية. وقد أظهرت ٥٨ من تلك العينات زيادة في المخلفات المشعة نووياً والرواسب في مناطق جبل سنام ورميلة الشمالية. بينما سجلت ٦١ عينة من أصل ١٢١ عينة من عينات التربة وهي أرقام أعلى من المعدل الطبيعي.

وقد أعطيت بعض من هذه العينات قراءة (KG /995-36205 B9) مقارنة مع القراءة الطبيعية (B9-KG70) حوالي ١٧١٨ كلم من المناطق المذكورة سابقاً هي ملوثة (تلوثاً إشعاعياً)، ١٥٤ عينة (نباتات وحيوانات) قد تم اختبارها وقد أظهرت ٣٦٪ منها تلوثاً إشعاعياً.

إن الضرر البيئي لم يكن محدداً بالمناطق التي تعرضت للقصف فحسب، بل إنه انتشر في المنطقة بأسرها والدول المجاورة وعناصر البيئة، الماء والهواء والنباتات والحيوانات.

إن لهذا التلوث واسع الانتشار أثراً عكسياً خطيراً طويل المدى وقصير المدى على صحة الإنسان والحيوان والنبات. إن المجتمع الدولي مطالب بتقديم الدعم لتخفيف معاناة الشعب العراقي من التدهور الأكثر خطراً في طبيعة البيئة الذي سببته الحرب والاستمرار غير العادل في العقوبات المفروضة على العراق.

دراسات وأبحاث طبية:

أظهرت دراسات طبية للمستخدمين العسكريين الذين كانوا في ساحة المعركة في كل من جنوب العراق والكويت، خلال الفترة نفسها في العام ١٩٩١ ارتفاعاً عالياً في حالات السرطان من جميع الأنواع.

وقد أصيب بمختلف أنواع السرطان ١٤٢٥ شخصاً.

كما تمت دراسة السمية الكيميائية لليورانيوم المنضب، وأظهرت بحوث ودراسات الخريجين المنفذة في الجامعات والمؤسسات العراقية المختلفة:

- هناك علاقة بين السمية الكيميائية لليورانيوم المنضب وحالات السرطان.
- التشوهات الولادية هي ٣,١ في البصرة مقارنة بإجمالي ١,٨ في العراق.
- حالات السرطان هي ٥,٧ في ميسان و٤,٣ في ذي قار مقارنة بإجمالي ١,٧ في العراق، كما تم تسجيل تغيرات جوهرية في أنواع السرطان.
- ارتفاع عال في الإصابة باللوكيميا واللمفومار وسرطان العظم، بينما معدل عمر مرضى السرطان هو أقل من السابق، بمعنى أنه قد سجلت حالات الإصابة في عمر مبكر بشكل مناقض للمعايير الدولية.
- سجل وقوع إصابات ببعض أنواع السرطان التي لم تكن معروفة أو مألوفة في العراق سابقاً، مثل: سرطانات الدماغ والكبد التي تم تسجيلها بأعداد متزايدة، وسجل عدد كبير من التغيرات الفسيولوجية والخلوية في بعض المرضى، وهي إشارة لكونهم قد تعرضوا لمخلفات اليورانيوم المنضب.
- كما أن هناك ارتفاعاً في الأمراض الوراثية ناتجاً من التغيرات الحاصلة في الكروموسومات مثل: أمراض العين ٢,٥ والأطفال المنغوليين ٦,٦، والتغير في عدد وشكل بعض أعضاء الجسم ١,٣، والتقلص في الرأس (أو اختفائه) بضعف الغدد.
- وهناك تأخر في النمو العقلي لأطفال سن السادسة بحوالي (١٤ شهراً) مقارنة بالطبيعي.

- إن الحقائق المذكورة أعلاه موثقة جيداً ومقدمة للمنظمات الدولية لتظهر جريمة العصر ضد الشعب العراقي وبيئته[1].

٣- بعد العاصفة:

همجية الحرب الأمريكية على الشعب العراقي أزالت بعض اللمعان عن نصر «بوش الأب». لذلك وقف هذا الأخير على جثث مئات الآلاف من الضحايا ليعلن أن «عاصفة الصحراء ستكون فاتحة للنظام العالمي الجديد».

ووعد العالم بـ«السلام والرخاء والديموقراطية وحق تقرير المصير للشعوب».

لكن ما حدث بعد ذلك كان شاهداً على بربرية النظام الذي يسمونه بالـ«عالمي» والـ «جديد».

الشيء الجديد الوحيد في هذا النظام كان ـ ومازال ـ هو ازدياد معدلات القهر والاستغلال واستعباد الشعوب في كل أنحاء العالم، وبشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط.

ورغم إعلان الولايات المتحدة أنها ستسحب جيوشها من منطقة الخليج بمجرد طرد «صدام حسين» من الكويت، إلا أن ذلك لم يحدث. بل إن الإمبريالية الأمريكية بدأت بعد الحرب في تعزيز هيمنتها في المنطقة، وفرضت حظراً جوياً واقتصادياً ضد العراق، ثم اتبعته بلجنة للتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل لتدمير القدرات العسكرية المتبقية للعراق. ومنذ ذلك اليوم تعد الولايات المتحدة أرض العراق مجالاً خصباً لتجريب أسلحتها الفتاكة لإبادة شعب العراق، ولاستعراض القوة إرهاباً لكل من تسوّل له نفسه الخروج على السيطرة الأمريكية.

أما في الكويت، فقد عادت عائلة «الصباح» إلى دولة الكويت بعد تحريرها.

ففي أواخر آذار / مارس ١٩٩١ تدخلت الولايات المتحدة لحماية نظام «صدام

(١) الحرب القذرة ضد العراق، منى خماس، بحث منشور على الإنترنيت.

حسين» من السقوط على يد انتفاضة شعبية بعد أسابيع من انتهاء الحرب. إذ بدأ الجنود العراقيون الذين عادوا من الجبهة إلى مدنهم الأصلية (بالدرجة الأولى من شيعة الجنوب) في صب جام غضبهم على كلّ رموز نظام «صدام حسين» في انتفاضة جماهيرية حاشدة في جنوب العراق.

وفي الوقت نفسه قام الأكراد في الشمال بتنظيم انتفاضة مسلحة في «كردستان» العراق.

واستولى عراقيون عاديون على العديد من مديريات الشرطة وثكنات الجيش والسجون. واقتحمت الحشود الجماهيرية الهائلة الزنزانات وغرف التعذيب تحت الأرض، لإطلاق سراح السجناء السياسيين الذين لم يشهدوا ضوء الشمس منذ عقود. ولأكثر من أسبوعين سيطرت الانتفاضة الشعبية على مناطق بأكملها في الجنوب والشمال.

وأعدمت جموع الجماهير العراقية مسؤولي حكومة «صدام حسين» علناً. وأصبح النظام على حافة السقوط، لولا حصوله على يد المساعدة من مصدر غير متوقع - الإدارة الأمريكية!

رفض المسؤولون العسكريون الأمريكيون مقابلة ممثلي الانتفاضة الشعبية. ووقفت القوات أمريكية عملياً إلى جانب حكومة «صدام حسين». فتركته ينتهك رسمياً شروط اتفاقية وقف إطلاق النار لتسهّل من مهمته في القمع الدموي للانتفاضة الشعبية.

فعندما هاجمت قوات «صدام حسين» بالقنابل الحارقة مئات الآلاف من العراقيين الفارين من القمع في المناطق الشمالية والجنوبية للعراق، بعد أن أعاد النظام السيطرة عليها، قامت الطائرات أمريكية بدوريات محدودة في مستوى طيران عالٍ لتتفرج على مذابح العراقيين.

وللتأكد من حجم التواطؤ الأمريكي في مذابح «صدام حسين» ضد هذه الانتفاضة، يكفي أن نعرف أنه عندما دمرت القوات الأمريكية والبريطانية العراق، وصل عدد طلعات قواتها الجوية إلى ما يزيد على ٧٠ ألف طلعة، بمعدل طلعة كل دقيقة. ولكن في الأسبوع الأول من عذاب الأكراد في الجبال، وتحت القصف المكثف والدموي من قبل قوات «صدام حسين» قامت القوات الأمريكية والبريطانية بـ ١٠ طلعات فقط من مستوى طيران عالٍ، لتعطي الفرصة للنظام العراقي لإتمام مذابحه ضد جماهير الشعب. وأسفر سحق «صدام حسين» للانتفاضة الشعبية عن موت آلاف العراقيين وفرار مئات الآلاف الآخرين منهم إلى إيران.

والسؤال الآن: لماذا تواطأت الولايات المتحدة مع «صدام حسين» في قمع انتفاضة آذار / مارس ١٩٩١؟ أليست إدارة «بوش الأب» هي نفسها التي تحدثت عن ضرورة إسقاط الديكتاتور «صدام حسين» الذي يقمع شعبه ويمثل خطراً على جيرانه؟

الإجابة هي أن الولايات المتحدة لم ترغب، بعد الحرب، في إسقاط نظام «صدام حسين» لعدد من الأسباب:

أولاً: لأن رجال الإدارة الأمريكية توصلوا حينها إلى استنتاج مفاده أن استمرار «صدام حسين» على رأس السلطة في العراق، ومن ثم استمرار وهم الخطر العراقي، هو المبرر القوى الذي سيمنح الولايات المتحدة رخصة التواجد المكثف في المنطقة لتعيد ترتيب الأوضاع بما يتوافق مع مصالحها ومصالح حلفائها.

ثانياً: رأت الولايات المتحدة أن قمع «صدام حسين» للانتفاضة في الجنوب والشمال هو بمثابة فرصة لتعزيز احتلالها لهذه المناطق (ليس من باب المصادفة أن معظم احتياطات العراق النفطية واقعة في هذه المناطق).

ثالثاً: لم يكن بديل إسقاط نظام «صدام حسين» عن طريق الانتفاضة الشعبية هو الطريق الأنسب من وجهة النظر الأمريكية لتحقيق الاستقرار في العراق وفي منطقة الخليج.

رابعاً: وأخيراً خشيت الولايات المتحدة من أن انتصار الانتفاضة في العراق يمكنه أن يؤدي إلى تقسيم البلد، ومن ثم إلى تقوية إيران، وهي مصدر خطر على المصالح الأمريكية في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

الحقيقة الساطعة إذن هي أن الولايات المتّحدة لم يكن لديها أي نية لدعم تحول ديموقراطي في العراق.

الصحفي الأمريكي «توماس فريدمان» المقرب من البيت الأبيض والبنتاغون ذكر في «النيويورك تايمز» في تموز / يوليو ١٩٩١ تعليقاً على انتفاضة آذار / مارس في العراق «أن إدارة بوش (الأب) كانت ستفضّل انقلاب من قبل الجنرالات العراقيين للإطاحة بصدام حسين، أي زمرة عراقية ذات قبضة حديدية، ولكن دون صدام حسين».

قصف لا ينتهي:

منذ انتهاء حرب الخليج والطائرات الحربية الأمريكية والبريطانية تحلق في دوريات منتظمة فوق منطقتي حظر الطيران في شمال وجنوب العراق. تشن هذه الطائرات حرب استنزاف لا تنتهي ضد الشعب العراقي، فالطائرات الحربية الأمريكية والبريطانية قامت، على مدى اثني عشر عاماً، بعشرات الآلاف من الهجمات بصورة دورية على منشآت مدنية وأحياء سكنية وساحات شعبية، قتلت خلالها مئات من المدنيين العراقيين. وكان أشهر هذه الهجمات، وأوسعها نطاقاً، هو ما حدث في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨ بعدما اعترض «صدام حسين» على لجنة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل التابعة للأمم المتحدة «أونسكوم»، واتهم العاملين بها بالتجسس على العراق لصالح الولايات المتحدة - وهو ما ثبتت صحته بعد ذلك باعتراف بعض مفتشي الأمم المتحدة أنفسهم - ثم قام بطرد فرق التفتيش في أغسطس ١٩٩٨، فعلى الرغم من قبول «صدام حسين» لعودة فريق التفتيش في منتصف تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٨، إلا أن الولايات المتحدة هاجمت العراق في ١٦كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨ بصورة وحشية على مدار أربعة أيام أثناء شهر رمضان فيما عرف بعملية «ثعلب الصحراء».

لابد أن نشير هنا إلى أن حملة القصف الجوي الأمريكي المتواصلة تعد الأطول منذ الحرب العالمية الثانية. ولتبرير ذلك تستخدم كل من الولايات المتحدة وبريطانية حجة واحدة متكررة:

قيام قوات الدفاع الجوي العراقية بإطلاق نيرانها على الدوريات الأمريكية والبريطانية وملاحقتها بأجهزة الرادار باعتبار أن هذا يعد انتهاكاً مباشراً لقرارات الأمم المتحدة.

وذلك على الرغم من أن مناطق الحظر الجوي لم يصدر بشأنها أي قرار من قبل الأمم المتحدة.

حماية الأكراد والشيعة!

الحقيقة هي أن الهدف من وراء فرض منطقتي الحظر الجوي في جنوب وشمال العراق ليس ـ كما تدعي الولايات المتحدة ـ حماية الشيعة والأكراد. فكما تشير الموظفة المسؤولة عن تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة في شمال العراق «ليس للولايات المتحدة وبريطانيا أي رغبة في أن تسيطر الأغلبية الشيعية على السلطة في بغداد أو أن يحصل الأكراد على الاستقلال، السياسة التي تتبعها هاتان الدولتان هي أن تبقيا الشيعة والأكراد أقوياء بما فيه الكفاية ليتسببا في قلاقل لنظام لصدام حسين، ولكن مع ضمانتهما في الوقت نفسه أن صدام حسين قوي بما فيه الكفاية ليستمر في قمعهم. هذه سياسة متبعة من أيام الإمبراطورية البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى وحتى الآن.. هي سياسة فرّق تسد».

أكذوبة دعم الأمريكيين للشعب الكردي لا يمكنها أن تصمد أمام الوقائع الدامغة. إذ يلاقي الأكراد العراقيين (والأتراك بالطبع) الأمرين من جانب تركيا، الحليف المخلص للولايات المتحدة. فقد ارتكبت تركيا مذابح عديدة ضد الأكراد بالتواطؤ مع الولايات المتحدة في ظل ما يسمى بمنطقة الحظر الجوي في شمال العراق. أشهر هذه المذابح وقع عندما غزت قوات مؤلفة من ١٠ آلاف جندي تركي

شمال العراق في كانون الأول / ديسمبر عام ٢٠٠٠، وقامت بقتل أعداد لم يسمع بها من قبل من الأكراد العراقيين المدنيين، ومن مقاتلي حزب العمال الكردستاني التركي الذي يناضل من أجل الاستقلال في جنوب شرق تركيا.

الطائرات الأمريكية والبريطانية لم تمنع الاحتلال التركي لشمال العراق، بل على العكس. فقد تم تعليق أكثر الدوريات والطلعات للسماح للجيش التركي بمواصلة إبادة الأكراد. ويؤكد «جون بيلجر» الصحفي البريطاني في كتابه «اللعبة الكبرى» أن «بعض الطيارين الأمريكيين والبريطانيين الذين يقومون بدوريّات في شمال العراق تحدثوا بغضب حول أوامر أعطيت لهم بالعودة إلى قاعدتهم في تركيا لكي يسمحوا للقوة الجوية التركية بقصف الأكراد في العراق. وهم من تدعي الولايات المتّحدة وبريطانيا أنهما متواجدتان من أجل حمايتهم».

الحصار: إبادة الشعب العراقي:

ولكن يبقى أن الضحية الأكبر للحرب كان هو الشعب العراقي. حرب الخليج الثانية خلّفت وراءها كارثة إنسانية هي الأكبر في التاريخ المعاصر. فقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٦٦١ في السادس من آب / أغسطس ١٩٩٠م بفرض عقوبات اقتصادية شاملة على العراق.

وكان الهدف المعلن لهذا الحظر التضييق عليه لإرغامه على سحب قواته من الكويت، ولكن رغم انسحاب القوات العراقية ظلت العقوبات نافذة بذريعة التأكد من خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل وإرغامه على تطبيق قرارات مجلس الأمن. ولكن الحقيقة هي أن هذه العقوبات التي فُرضت على شعب العراق، من قبل الإمبريالية الأمريكية وحلفائها منذ اثني عشر عاماً، تعد عملية إبادة جماعية منظمة غير مسبوقة.

العراق كشعب يباد يوماً وراء يوم، ١,٦ مليون شخص عراقي ماتوا بسبب العقوبات منذ بداية الحرب، وهو ما يعني معدل للموت يساوي ٢٥٠ عراقياً يومياً.

طفل من بين كل ثمانية أطفال عراقيين يموت قبل أن يصل إلى سن ٥ سنوات. معدلات الإصابة بالسرطان بين الأطفال تضاعفت خمس مرات. ٧٠٪ من النساء الحوامل يعانون من الأنيميا، ٥٠٪ من سكان المدن فقط يمكنهم الحصول على مياه صالحة للشرب.

نسبة أقل بكثير (٣٣٪) من سكان المناطق الريفية تحصل على مياه صالحة للشرب. خُمس السكان (٤ ملايين شخص) يتعرضون للمجاعة الحقيقية. معظم السكان يعيشون تحت خط الفقر. طفل من كل أربعة أطفال عراقيين يترك المدرسة بسبب الجوع وعدم القدرة على مواصلة الدراسة.

الشيء المضحك المبكي في كل هذا أن مصدر هذه الإحصاءات هو الأمم المتحدة - الهيئة نفسها التي تقوم بتنفيذ جريمة العقوبات وتقود عملية إبادة الشعب العراقي.

ولذا فلم يكن من المستغرب أن يستقيل «دينيس هاليداي»، وهو مشرف سابق على برنامج النفط مقابل الغذاء في بغداد، عندما رأى آلاف الأطفال العراقيين يموتون كل شهر بسبب العقوبات. وفي تبريره لاستقالته قال هاليداي: «إننا بسبيل تدمير مجتمع بأكمله، وهذا عمل لا أخلاقي وغير مشروع». أما «هانس فون سبونيك»، المنسق الدولي لبرنامج الشؤون الإنسانية في العراق، فقد أعلن قبيل استقالته هو الآخر: «أنا لا أرغب في أن أكون جزءاً من المعاناة المستمرة للشعب العراقي».

ومنذ عام ١٩٩١ استقال أكثر من ٥٠ من كبار مسؤولي الأمم المتحدة في العراق للسبب نفسه، وهو أن «العقوبات هي إبادة للشعب العراقي».

حسب إحصاءات الأمم المتّحدة، تحوّل العراق خلال اثني عشر عاماً من بلد غني نسبياً إلى بلد يعد من أشد البلدان فقراً.

فالحرب والعقوبات الاقتصادية المستمرة حولاه من بلد كان يماثل اليونان في مستوى التنمية الاقتصادية، إلى بلد لا يزيد مستواه في التنمية عن مالي في إفريقية جنوبي الصحراء.

إذ يُحوّل أكثر من ٣٥٪ من إيرادات برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي طُبق في عام ١٩٩٦، والذي يحق للعراق بموجبه بيع ما يعادل ١٠ مليار دولار سنوياً من النفط، إلى صندوق التعويضات وإلى تلبية مصروفات مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة.

هذا بينما تعرقل الولايات المتحدة وبريطانيا تنفيذ العديد من العقود المبرمة بين العراق والأمم المتحدة لوصول الغذاء والدواء إلى شعبه، بحجة أن لهذه السلع الضرورية استخدامات مزدوجة عسكرية ومدنية.

فهناك عقود معطلة بأكثر من ٤ مليارات دولار، بعضها يعود إلى عام ١٩٩٨، سيارات الإسعاف وعربات المدارس والمبيدات الحشرية والأدوية (مثل مسكّنات الألم والمضادات الحيوية) ومواد التنظيف (مثل الكلور) ممنوع استيرادها بدعوى إمكانية استخدمها في صناعة أسلحة كيماوية. حتى أقلام الرصاص ممنوع استيرادها بذريعة أن الرصاص فيه جرافيت، والجرافيت قد يستخدم لتغطية الصواريخ!!.

علق «أحمد عبد الله»، وهو أحد مسؤولي «منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة»، على برنامج النفط مقابل الغذاء قائلاً: «إذا تغذّى السكان فالماء ملوث، وإذا أكلوا فإنهم سيصابون بالإسهال وبالأمراض الأخرى، وفي الوقت نفسه فالأدوية ليست متوفرة لديهم؛ لذا فالنتيجة هي الموت، وذلك بالرغم من أنه يتم توزيع الغذاء.

[الخلاصة هي أنه] إذا لم يكن لديك كهرباء، ولا ماء ولا صرف صحي، ولا أدوية، فأنت ليس لديك صحة، والمحصلة النهائية هي الموت».

من ناحية أخرى تشير تقارير اليونيسيف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) إلى أن أكثر من ٥٠٠ ألف طفل عراقي تحت عمر خمس سنوات ماتوا بسبب العقوبات خلال العقد الأخير[1].

(١) العراق: حرب من أجل الهيمنة والنفط، مصدر سابق.

وزادت نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٣٠,٢ لكل ألف حالة ولادة إلى ٩٧,٢ خلال الفترة نفسها. وارتفع نقص وزن المواليد (أقل من ٢,٥ كغم) من ٤٪ عام ١٩٩٠ إلى حوالي ربع المواليد المسجلين عام ١٩٩٧، بسبب سوء التغذية عند الولادة، وهناك حوالي ٧٠٪ من نساء العراق يعانين من الأنيميا.

يعاني خُمس أطفال العراق دون الخامسة من سوء التغذية، وهناك ما يثبت أن الاضطرابات العقلية لدى الأطفال دون الرابعة عشرة زادت بدرجة كبيرة.

ويرجع السبب في تزايد معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة المسجل في المستشفيات العامة ما (يزيد على ٤٠ ألف حالة وفاة سنوياً مقارنة بعام ١٩٨٩) إلى حالات الإسهال الشديد والالتهاب الرئوي وسوء التغذية. أما الأطفال فوق سن الخامسة فإن الزيادة في الوفيات (ما يزيد على ٥٠ ألف حالة وفاة سنوياً مقارنة بعام ١٩٨٩) ترجع إلى أمراض القلب وفرط ضغط الدم والسكري والسرطان وأمراض الكبد أو الكُلية. إذ يموت حوالي ٢٥٠ شخصاً في العراق يومياً بسبب العقوبات.

إذ إن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة زاد عن الضعف. حيث قفز من ٥٦ حالة وفاة لكل ألف مولود خلال الفترة من ١٩٨٤-١٩٨٩، إلى ١٣١ حالة وفاة في الفترة من ١٩٩٤ ـ ١٩٩٩، كذلك تزايد معدل وفيات المواليد من ٤٧ لكل ألف مولود إلى ١٠٨ لكل ألف مولود خلال الفترة السابقة نفسها. وتضاعفت نسبة سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة من ١٢٪ إلى ٢٣٪ خلال الفترة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٦.

وعمل برنامج الأمم المتحدة «النفط مقابل الغذاء» على الحد من تزايد أعداد الوفيات وحالات سوء التغذية، لكنه لم يعالج الموقف من جذوره. ولم يأت البرنامج بما يكفل حماية أطفال العراق من سوء التغذية والأمراض، فالأطفال الذين لم يقض عليهم الموت مازالوا محرومين من الحقوق الأساسية المنصوص عليها في مؤتمر حقوق الطفل[1].

(١) آثار الحصار على العراق، أمين شحاتة، بحث منشور على الإنترنيت.

وقد ظلت المستشفيات والمراكز الصحية منذ عام ١٩٩١م دون إصلاح وصيانة. كما انخفضت القدرة الوظيفية لنظام الرعاية الصحية بسبب نقص مخزون المياه والطاقة وقلة وسائل النقل وانهيار نظام الاتصالات اللاسلكية بعد أن دمرت آلة الحرب الأمريكية معظم البنية الأساسية للعراق.

ويمكن ملاحظة آثار الحصار الفظيعة في الأنين المكتوم والوجوه البائسة في ردهات المستشفيات المزدحمة، فقد عادت الأمراض المعدية التي تنتقل عبر الماء.

أما الملاريا، والتي كانت تحت السيطرة، فقد تفشت كوباء عام ١٩٩٣م، وأصبحت الآن جزءاً من النمط المزمن للوضع الصحي المأساوي. ونتيجة للقصف الأمريكي باستخدام قذائف اليورانيوم المنضب زادت معدلات فقدان الجنين قبل الولادة بين الآباء الذين شاركوا في الحرب، بمقدار ثلاثة أضعاف، مقارنة بالآباء الذين لم يشاركوا في الحرب. وازدادت حالات الإصابة بالسرطان من ٦٥٥٥ عام ١٩٨٩م إلى ١٠٩٣١ حالة عام ١٩٩١م.

وتعليقاً على هذه الكارثة الإنسانية المروّعة، قالت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة «مادلين أولبرايت» رداً على سؤال في مقابلة تليفزيونية في ١٢ أيار / مايو عام ١٩٩٦: «أعتقد ذلك كان اختياراً صعباً جداً، لكننا نعتقد أن الثمن يستحق ذلك». وفي محاضرة بجامعة (جورج تاون) في آذار / مارس ١٩٩٧م قالت «أولبرايت»: «إن الحصار لن يُرفع عندما يلتزم العراق بالقرارات الدولية. لو جاء نظام جديد غير نظام صدام حسين يمكننا أن نتحاور معه، ولكن حتى في هذه الحالة لا توجد نهاية يمكن التنبؤ بها للحظر الاقتصادي».

الإمبريالية لا تخجل من الخروج من أزمتها بأي شكل كان، حتى لو كان الثمن هو أشلاء مئات الألوف من القتلى والجرحى من الأطفال. إن جثث الآلاف الضحايا من العراقيين، وأجساد ملايين الأطفال المحرومين من الألبان والدواء تشهد على بربرية الإمبريالية.

ومن جراء ذلك بدأ المجتمع العراقي يصل إلى مرحلة الانهيار. إذ تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن «هناك نوعاً من اليأس يستشري في صفوف المجتمع العراقي، فالنسيج الاجتماعي للشعب يتحلّل بعد أن استنزفت قدراته على التحمّل». الصورة قاتمة؛ فالمصانع والمشاريع التجارية تُغلق أبوابها تاركة العراقيين دون عمل. وعلى الرغم من بقاء موظفي الحكومة في وظائفهم، إلا أن التضخم قوّض رواتبهم.

وقد هجر المهندسون والعلماء وأساتذة الجامعات وظائفهم لبيع السجائر في الشوارع أو قيادة سيارات الأجرة أو الصيد من أجل «لقمة العيش» ومجرد البقاء[1]. ويواجه العراق ظاهرة هجرة العقول بأعداد كبيرة، حيث يقدر رسمياً أن أكثر من ٢٣ ألف باحث وعالم وأستاذ جامعي وطبيب متخصص ومهندس مرموق تركوا العراق لينضموا إلى أكثر من ٢,٥ مليون آخرين يعيشون في المنافي طواعية، نسبة كبيرة منهم من حملة الشهادات العليا[1]. والغالبية العظمى من العائلات العراقية تعتمد على التموين الحكومي في الحصول على المواد الغذائية من أجل البقاء، ويضطر عدد منهم لبيع حصصهم لتوفير الدواء لأطفالهم من السوق السوداء.

العقوبات قوّت النظام إزاء الشعب العراقي ذاته، فهي قد عمقت التفاوت الطبقي الشديد أصلاً بين نخبة حاكمة ضيقة مرتبطة بمصالح طبقة الرأسماليين من جانب، وشعب بائس خلخلته ظروف الحصار الرهيب عن مواقعه الطبقية من جانب آخر، في حين راحت الطبقة الوسطى العراقية تذوب في بحر الإفقار الذي لا يرحم. وبالطبع فإن النظام العراقي أعطى الأولوية في سياسته الداخلية للإبقاء على امتيازات النخبة الحاكمة والأجهزة الأمنية، لقد أصبح على الشعب أن يواجه الموت ويتحمل المرض والجوع على يد الإمبريالية الأمريكية، بالإضافة إلى وحشية نظام «صدام حسين» واستبداده[2].

(١) العراق: حرب من أجل الهيمنة والنفط، مصدر سابق.

(٢) العراق: حرب من أجل الهيمنة والنفط، مصدر سابق.

فقد بلغ حجم التضخم في نهاية عام ١٩٩٤ معدل ٢٤٠٠٠٪ سنوياً، وإن كان قد خف قليلاً في السنوات اللاحقة التي شهدت تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء. وتعمقت مظاهر التردي والترهل إلى الحد الذي أفقد المجتمع العراقي سمات المجتمع المتحضر المتماسك الذي كان عليه قبل غزو الكويت؛ فنظراً لعدم قدرة الحكومة على تأمين الوظائف الحكومية وفي القطاعات الصناعية التي توقفت نتيجة الحصار، فقد تم تسريح ما يقارب ثلثي القوى العاملة مما ساهم في زيادة معدلات البطالة وتمزق الحياة العائلية نتيجة ارتفاع معدلات الجريمة، والعنف الاجتماعي، والرشوة، والانتحار، والسرقة، والتهريب، والبغاء، وجنوح الأحداث، وظواهر اجتماعية أخرى تؤكد الخلل الخطير في بنية المجتمع العراقي.

آثار الحصار على الحياة الاقتصادية والاجتماعية:

قضت البنود الأصلية للحظر بتحريم كل أنواع المعاملات التجارية مع العراق وتجميد أمواله في الخارج. ونظرياً استثني الغذاء والمواد الطبية، لكن دون عوائد التصدير، ولم يستطع العراق دفع فاتورة الاستيراد؛ لذا أصبح هذا الاستثناء لا معنى له. وقبل الحصار كانت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية أعلى عموماً من المعدلات الإقليمية والدول النامية، إذ بلغ إجمالي الناتج المحلي ٧٥,٥ مليار دولار عام ١٩٨٩، ولكنه انخفض إلى الثلثين عام ١٩٩١، وفي عام ١٩٨٨ كان دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي ٣٥١٠ دولارات، لكنه انخفض إلى ١٥٠٠ دولار عام ١٩٩١، ثم انخفض إلى ١٠٣٦ دولار عام ١٩٩٨، وتشير مصادر أخرى إلى أن الانخفاض في دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي بلغ ٤٥٠ دولار عام ١٩٩٥، وكان النفط العراقي يمثل ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي و ٩٥٪ من إيرادات النقد الأجنبي، حيث كان اقتصاده يعتمد اعتماداً كبيراً على القطاع الخارجي ويتأثر بتقلبات أسعار النفط العالمية؛ ففي بداية الثمانينيات بلغ إنتاج النفط العراقي ٣,٥ مليون برميل يومياً، لكن هذه الكمية انخفضت إلى ٢,٨ مليون برميل عام ١٩٨٩.

وبالنسبة لبرنامج النفط مقابل الغذاء، فبالرغم من أن كمية النفط التي يصدرها العراق بلغت أعلى معدل لها منذ عام ١٩٩١، إلا أن العائدات ظلت غير كافية بسبب الارتباط السلبي بين أسعار النفط المنخفضة والتأخير في الحصول على قطع الغيار اللازمة والتهالك العام للبنية التحتية لصناعة النفط. والسقف الحالي البالغ ٥,٢ مليار دولار (كل ستة أشهر) لا يتناسب مع الصادرات التي يبلغ أقصى حد لها ٣,١ مليار دولار. فقد يحتاج الأمر إلى ما يقرب من ١,٢ مليار دولار لتأمين زيادة تدريجية وكافية لإنتاج النفط الخام العراقي للسماح لمستويات الإنتاج أن تصل إلى ٣ مليون برميل يومياً. ومع ذلك فإن إعادة التأهيل الكامل لصناعة النفط في العراق قد تحتاج إلى عدة مليارات من الدولارات. فكل قطاع في الاقتصاد العراقي كان يعتمد إلى حد ما على الاستيراد. إذ إن أصغر مصنع للمنسوجات لم يعد باستطاعته النهوض دون الاحتياج إلى قطع الغيار الأجنبية؛ فالزراع يحتاجون إلى المضخات المستوردة لتشغيل أنظمة الري، ولم تستطع الحكومة إصلاح شبكات الهاتف والكهرباء والطرق والماء والصرف المتضررة دون استيراد المواد اللازمة لها من الخارج. وفي إحصاء لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ذكر أن العراق بحاجة إلى سبعة مليارات دولار لإعادة تشغيل قطاع الطاقة كما كان قبل عام ١٩٩٠.

آثار الحصار على الحياة العامة:

بدأت المصانع والمشاريع التجارية تغلق أبوابها تاركة الشعب دون عمل، وظل موظفو الحكومة في وظائفهم، لكن التضخم قوض رواتبهم. وإلى اليوم يكسب الموظف المدني خمسة آلاف دينار في الشهر، أي ما يعادل ٢,٥ دولار. وهذا يشكل خطراً كبيراً إذا ما رفع الحصار وحان وقت إعادة تأهيل العراق. وتزايد معدل الجريمة والدعارة بدرجة كبيرة، حتى إن الحكومة سنت عقوبة الإعدام لبعض المهن المحرمة مثل: القوادة والبغاء وكثير من أنواع السرقات.

تمس هذه العقوبات العراقيين مساً وثيقاً في كل لحظة من حياتهم اليومية؛ ففي البصرة، وهي ثاني مدن العراق، يتذبذب التيار الكهربائي في الساعات التي

يتوفر فيها. ولإجراء مكالمة محلية قد يستغرق الوقت عشر دقائق للحصول على خط، وأصبحت مياه الشرب سبباً رئيساً في الإصابة بالإسهال. ونظراً لانهيار مجاري الصرف انتشرت برك الوحل النتن. وهذا التدفق مضافاً إليه تلوث أعالي الأنهار تسبب في قتل معظم الثروة السمكية في نهر شط العرب وترك البقية الباقية غير صالحة للأكل. ولم يعد بمقدور الحكومة رش المبيدات الحشرية، ومن ثم تكاثرت أعداد الحشرات بأنواعها حاملة معها الأمراض.

وقد أدى الانخفاض في استيراد المواد الطبية، بسبب النقص في الموارد المالية وندرة وسائل الرعاية الصحية والمبيدات الحشرية والعقاقير الطبية والمعدات المتعلقة الأخرى، إلى إصابة خدمات الرعاية الصحية بالشلل، حيث كانت قبل الحرب على مستوى عال من الكفاءة.

كان الإنتاج المحلي من الغذاء حتى عام ١٩٩٠ يمثل ثلث إجمالي استهلاك المواد الغذائية الأساسية فقط، والباقي تغطيه الواردات. أما المواد الغذائية التي تمد بالطاقة فقد كانت نسبة السعرات الحرارية فيها ٣,١٢٠ كغم للفرد يومياً. ونظراً للرخاء النسبي الذي كان يعيشه العراق كان يستورد كميات كبيرة من الغذاء التي تلبي ثلثي احتياجاته بتكلفة قيمتها ٢,٥ مليار دولار، برغم أن فاتورة الغذاء في سنوات الإنتاج الضئيلة كان يمكن أن تصل إلى ٣ مليارات دولار. وفي ظل الحصار انخفضت نسبة السعرات الحرارية إلى ١,٠٩٣ كغم للفرد يومياً خلال العامين ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥.

آثار الحصار على شبكات المياه والصرف الصحي والطاقة:

قبل عام ١٩٩١ كان نظام المياه والصرف الصحي متطوراً في المناطق الجنوبية والوسطى، حيث كان يوجد ما يزيد على ٢٠٠ محطة لمعالجة المياه لخدمة المناطق الريفية، بالإضافة إلى شبكة توزيع متطورة. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن ٩٠٪ من السكان كانت تصلهم مياه الشرب الصالحة بكميات وفيرة، وكان يوجد آنذاك

وسائل آلية لجمع وتنقية الصرف الصحي. لكن في ظل الحصار بدت مشاكل سوء التغذية، بالإضافة إلى ندرة الموارد، وكأنها ناجمة عن التدهور الكبير في البنية التحتية الأساسية، وخاصة في أنظمة تزويد المياه والتخلص من النفايات.

وكان الأطفال دون سن الخامسة هم أكثر المتضررين؛ لأنهم كانوا يتعرضون لظروف غير صحية، خصوصاً في الأوساط العمرانية. ويشير تقرير لبرنامج الغذاء العالمي عام ١٩٩٠ إلى أن ٥٠٪ فقط من سكان المدن يمكنهم الحصول على المياه الصالحة للشرب، في حين تصل النسبة إلى ٣٣٪ في المناطق الريفية.

وبالنسبة للطاقة الكهربائية يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية أنه بالرغم من ضرب محطات الطاقة إبان الحرب الإيرانية العراقية، كان ما يزال هناك ١٢٦ محطة طاقة عام ١٩٩٠ قادرة على إنتاج ٨٩٠٣ ميغاواط. وبعد الأحداث كان للتدهور السريع في قطاع الطاقة عواقب وخيمة على الوضع الإنساني، فقد بلغ إجمالي الطاقة المتولدة حوالي ٧٥٠٠ ميغاواط. لكن عدم كفاية الصيانة وظروف التشغيل الرديئة أثرت بشدة، حيث وصلت الطاقة المتولدة إلى ٣٥٠٠ ميغاواط.

ويشير تحليل لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية إلى أن المعدات القديمة والآثار المستمرة للحصار قد أدت إلى تدهور كبير على كل المستويات. فبالرغم من وجود انخفاض عام في النشاط الاقتصادي، إلا أن الطلب يفوق العرض بما لا يقل عن ألف ميغاواط، خاصة أثناء ذروة فصل الصيف. وتزايدت فترات انقطاع الكهرباء إلى ٦ ساعات يومياً، منذ تموز/ يوليو ١٩٩٨ الانقطاع في الكهرباء كان ملحوظاً بصفة خاصة في بعض أجزاء المنطقة الشمالية، حيث إن لهذا الانقطاع تأثيراً عكسياً على مخزون المياه والخدمات الصحية. وتعتبر محطتا دوكان ودربندي خان الكهرومائيتين هما المصدر الوحيد للطاقة في المحافظات الشمالية، حيث يقدر إنتاجهما بـ٦٤٩ ميغاواط لجميع المناطق المحيطة[1].

(١) آثار الحصار على العراق، أمين شحاتة، مصدر سابق.